إشراف : أ.ديابلو محمد نجيب

الجريمة المنظمة العابرة للحدود

تحـــديات وآفـــاق

MNCSS PUBLICATIONS
E-book Publishing House

الجريمة المنظمة العابرة للحدود تحديات و آفاق

مؤلف جماعي

محاور هذا الكتاب

1. الإطار المفاهيمي للجريمة المنظمة العابرة للحدود
2. أنواع الجرائم المنظمة العابرة للحدود
3. الجهود التشريعية الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة
4. الجهود التشريعية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة
5. دور المؤسسات و الهيئات في مكافحة الجريمة المنظمة

MNCSS PUBLICATIONS
E-book Publishing House

9 781304 238764

كتاب جماعي دولي

الجريمة المنظمة العابرة للحدود

تحديات وآفاق

معلومات الكتاب

عنوان الكتاب	الجريمة المنظمة العابرة للحدود – تحديات و آفاق-
رئيس اللجنة العلمية	الدكتور/عبد الله أحمد محمد عليوه
المشرف العام على الكتاب	الأستاذ/ديابلو محمد نجيب
المنسق العام للكتاب	الدكتور طارق قادري
تاريخ النشر	جوان 2024
بلد النشر	المملكة المتحدة-بريطانيا-
الناشر	المركز المغاربي-شرق أدنى للدراسات الإستراتيجية
الطبعة	الأولى
ردمك	978-1-304-23876-4

فهرس الكتاب

الرقم	عنوان المداخلة	أسماء المؤلفين	الصفحة
المحور الأول : الإطار المفاهيمي للجريمة المنظمة العابرة للحدود			
1	الإجرام المنظم العابر للحدود بين المفهوم و الخصوصية	د.مليكة مخلوفي ود.صبرينة آيت يوسف	01
2	ضبط حدود الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية	د.ناصري فاروق ود.فرج الحسين	13
3	الإطار المفاهيمي للجريمة المنظمة العابرة للحدود	د.عبد المالك عرفة	29
المحور الثاني : أنواع الجرائم المنظمة العابرة للحدود			
4	جريمة الاتجار بالبشر في التشريع الجزائري في ظل القانون 23-04	ط.د.مراد لحول وط.د.أوسامة معروف	48
5	الفساد المنظم العابر للحدود	د.حمليلي سيدي محمد	65
6	جريمة الاتجار بالبشر في ظل القانون الدولي الجنائي	د.خميلي صحرة	85
7	ماهية الجريمة الاقتصادية و المالية المنظمة العابرة للحدود و أنواعها	د.بن معمر سعيد	98
8	الفساد المالي و الإداري داخل مصرف ليبيا المركزي	أ.هناء عمر كازوز	110
المحور الثالث : الجهود التشريعية الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود			
9	جهود المشرع الجزائري في محاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (جريمتا الاتجار بالأشخاص و الاتجار غير المشروع في المخدرات انموذجا)	د.دحو كراش ود.سفيان زلماط	119
10	تحديات مواجهة الجريمة المنظمة عبر الحدود : استراتيجيات فعّالة وتعاون دولي	ط.د.بن شعيب بوسيف ود.جندولي فاطمة	140
المحور الرابع : الجهود التشريعية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود			
11	السياسة الإجرائية في إطار التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود	أ.د.ميمونة سعاد ود.عبو سيدي محمد المازوني	160
12	سبل تفعيل مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود على المستوى الدولي	د.نفيسة بختي	173
المحور الخامس : دور المؤسسات و الهيئات الوطنية و الإقليمية و الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود و الحد منها.			

المحور الثاني

أنواع الجرائم المنظمة العابرة للحدود

الفساد المالي والإداري داخل مصرف ليبيا المركزي

Financial and administrative corruption within the Central Bank of Libya

"A study in political geography"

هناء عمر كازوز

عضو هيئة تدريس جامعي

جامعة الزيتونة- ليبيا- ترهونة

الملخص :

يهدف هذا البحث الى توضيح أسباب الفساد الإداري الذي لحق بالمؤسسة المصرفية ما يسمى بمصرف ليبيا المركزي وذكر وسرد لبعض الحقائق عن كيفية استغلال المناصب الإدارية فيه وسلسلة النصب والاحتيال على المواطن الليبي البسيط من خلال ارتفاع وانخفاض في سعر العملة المحلية والدولار كذلك سنتطرق للعجز المالي الذي صحب استغلال هذه المؤسسة ووضعها تحت سيطرة بعض الشخصيات التي تلهث وراء المادة والمنصب متناسين الشعب الذي عانى ولا يزال يعاني مرارة الفقر وألم تأخير المرتبات واستحقاقاته في العيش الرغيد؛ وسيتم الاعتماد على المنهج الوصفي في وصف وتفسير هذه القضايا وأسباب انتشارها داخل المؤسسة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، العجز، الدولة، الاختلاس، المجتمع.

Abstract : This research aims to clarify the reasons for the administrative corruption that befell the banking institution called the Central Bank of Libya, and to mention and narrate some facts about how administrative positions in it are exploited and the series of fraud and deception against the simple Libyan citizen through the rise and fall in the price of the local currency and the dollar. We will also address the financial deficit that This was accompanied by the exploitation of this institution and its placing under the control of some personalities who chase material and position, forgetting the people who have suffered and continue to suffer the bitterness of poverty, the pain of delayed salaries, and their entitlements to a comfortable living; The descriptive approach will be relied upon to describe and explain these issues and the reasons for their spread within the banking institution.

Keywords: administrative corruption, incapacity, state, embezzlement, society.

المقدمة:-

تعتبر ليبيا أكبر اقتصاد نفطي في أفريقيا، وتعتبر واحدة من أغنى الاقتصادات في العالم من حيث حجم احتياطيات النفط. تأتي بعدها نيجيريا والجزائر، وتتناسب حجمها مع عدد سكانها. قبل عام 2011، كان القطاع النفطي يسهم بأكثر

من 70% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 95% من الصـــادرات، وحوالي 90% من الإيرادات الحكومية. ولكن مع الأزمة الحالية والاضـطرابات السـياسـية التي نجمت عنها، تأثرت جهود تنويع الاقتصـاد الليبي في السـنوات الأخيرة. كان القطاع المالي في ليبيا غير متطور بما يكفي، نتيجة للتخطيط المركزي وهيمنة عائدات النفط على الاقتصـــاد لعقود. ولم تكن هناك بدائل كافية للتمويل من خارج البنوك، مما جعل الاستخدام الحديث للأدوات المصرفية محدوداً.

قبل الثورة الليبية في عام 2011، حاولت الحكومة تحقيق تحول في الاقتصاد نتيجة لقضية العقوبات وانخفاض أسعار النفط. تم تعزيز الاقتصـاد بإدخال الخدمات المصـرفية للقطاع الخاص وتنويع مصـادر التمويل. وبعد الثورة، اسـتمر القطاع الخاص في ضـعفه، بينما اسـتمر القطاع المصـرفي تحت سـيطرة المصـارف الحكومية ذات الإدارة السـيئة. ورغم تحسين بعض جوانب القطاع المالي، فإن الأزمة السياسية الحالية تعرقل جهود الإصلاح وتزيد من تحديات القطاع المالي في ليبيا. (تقرير البنك الدولي، فبراير 2020م)

مشكلة البحث:-

- ما أسباب الفساد الإداري والمالي داخل مصرف ليبيا المركزي؟

فرضياته:-

- بسبب سوء إدارة مؤسسة مصرف ليبيا المركزي طيلة هذه السنوات أصبحت هناك عرقلة وشح في السيولة النقدية المحلية "الدينار الليبي" أمام سعر الدولار وظهور ما يسمى بالسوق السوداء .

أهميته:-

- توضيح وإبراز الفساد المستشري داخل أروقة مصرف ليبيا المركزي .

اهدافه:-

1- العمل على توثيق سنوات الفساد والاحتيال والنصب الذي كان موجودا ولايزال قائماً داخل المؤسسات المصرفية.

الأدوات المستخدمة: -

تم الاعتماد على مجموعة من المراجع والتقارير والدراسات السابقة من عدة مواقع دعمت البحث في عدة جوانب.

منهجية البحث: -

تم الاعتماد على المنهج الوصـفي والتفسـيري للأحداث والمشـاكل التي واجهتها الدولة الليبية من خلال عرض تاريخي لبدأ عملية الفسـاد داخل مصـرف ليبيا المركزي والتي تعرف بأنها أكبر عملية نصـب متسـلسـلة عبر تاريخ المصـارف الدولية والمحلية.

المجالات:

المجال المكاني:-

دولة ليبيا تمتد رقعتها الشاسعة حتى مرتفعات شمال وسط القارة الأفريقية حيث يحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب السودان وتشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر وتونس، وجغرافياً تمتد بين خطي طول (9`` و25°) شرقا، ودائرتي عرض (25` 18`` و33°) شمالا ، وتحديداً مصرف ليبيا المركزي الذي يقع مكانياً في مدينة طرابلس الغرب.

المجال الزمني:-

من الفترة 2011 الى غاية 2024م.

المجال الموضوعي:-

أنواع الجرائم المنظمة العابرة للحدود.

الدراسات السابقة:-

1) أشار (محمد) في دراسته عن (تأثير الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من(2003-2011)، 2015م، في أهداف دراسته عن معرفة الفساد وتحليل معاييره وأثاره على النمو الاقتصادي حيث كانت أهم التوصيات التي تنادت بها الدراسة هو جعل الدور الأساسي للحكومة هو وضع التشريعات ومراقبة الحالة الاقتصادية والتدخل لضبطها والاهتمام بمزيد من الدراسات حول أسباب الفساد وسبل الحد منه، أيضاً تطوير التعاون الدولي والجهوي في مكافحة الفساد، كما أرجح بضرورة أن يكون للرأي العام دور في الحد من هذا الفساد ومحاربته. (محمد، 2015م)
2) أما (الجازوي. البرعصي) فقد تناولت دراستهما (حوكمة القطاع المصرفي ودورها في مكافحة الفساد المالي)، 2017م، ذكرت في أهدافها مدى مساهمة ما هو مطبق من قواعد حوكمة الشركات الواردة في دليل حوكمة القطاع المصرفي وللتعرف على مستوى الالتزام بإرشادات الحوكمة، وتكمن أهمية الدراسة في لفت نظر الجهات المعنية بتطبيق الحوكمة والجهات الرقابية في العمل على تعزيز تطبيقها في القطاع المصرفي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان أن هناك تأثير ايجابي لما هو مطبق من قواعد الحوكمة الواردة في دليل حوكمة القطاع المصرفي أيضا المساهمة الفعلية ا للمصارف التجارية الليبية في مكافحة حالات غسيل الأموال وحالات الاختلاس، ومن أهم توصيات الدراسة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مكافحة الفساد مثل الدول الإسكندنافية. (الجازوي. البرعصي،2017م)
3) وفي دراسة (الأسدي) عن (إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة)، 2005م، بينت النتائج أن أغلب استثمارات مالية حكومية قصيرة الأجل تخدم هدف السيولة بشكل أساسي، وعدم وجود أية نشاط استثماري بالمعنى المالي، واتضح من خلال الدراسة لجوء المصارف الى اعتماد سياسة متحفظة في مجال الاحتفاظ بالسيولة تبين من خلالها ارتفاع مؤشرات السيولة يعود الى زيادة حجم الودائع ونموها بشكل ملحوظ، وفي نهاية الدراسة أوص الباحث بضرورة قيام المصارف بدعم راس مالهم من خلال الاحتياطات المتراكمة ليتلاءم مع نسبة الزيادة في

ودائعهم للمساهمة بشكل أكبر في تمويل القطاعات الاقتصادية من القروض متوسطة وطويلة الأجل. (الأسدي، 2005م)

4) كما أشارت (بشرى) في دراستها عن (أساليب وسياسات إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية)، 2020م، حيث تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل مشكلة أساسية تتعمق بتحديد وضبط المخاطر البنكية وسبا معالجتها والإسهام في تسميط الضوء عى أحد المواضيع الهامة التي تواجه البنوك عند ممارسة نشاطاتها وهي إدارة المخاطر التي تعتبر إجراء وقائي من الأزمات التي تمس المصارف، وتقديم رؤية واقتراح إدارة المخاطر البنكية في الجزائر وخاصة الجهاز المصرفي الجزائري، ومن بين أهم النتائج التي توصلت اليها الباحثة أن البنوك التجارية الجزائرية تقوم بوضع سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب مع المخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها، كما أنها تتبع سياسة التنويع والتوزيع أثناء عملية منح الائتمان، ومن أهم مسببات المخاطر الائتمانية ضعف إمكانية تحديد منح القروض فالبنوك التجارية دائما عرضة ليذا النوع من المخاطر وذلك لعدم وفاء عملائها لتسديد ديونهم. وأوصت الباحثة في دراستها الى ضرورة حيازة البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية عى أنظمة متطورة لتقييم

المخاطر المصرفية والحرص على تغطية جميع أنواع المخاطر، والسهر على المراجعة الدورية لهذه الأنظمة لضمان مسايرتها للمستجدات التي تشهدها الساحة المصرفية. (بشرى، 2020م)

المصطلحات والمفاهيم:-

1- الفساد الإداري:-

وهو يتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصد عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين . (الشمري وآخرون، 2011م، ص23)

2- العجز المالي والنقدي:-

يقصد بالعجز المالي أو عجز ميزانية الدولة أن تقل الايرادات العامة المقدرة لسنة مقبلة عن المصروفات العامة المقدرة لهذه السنة، أما العجز النقدي فيقصد به عدم توازن مؤقت بين دخل الحكومة ونفقاتها. (ص125)

3- الدولة:-

هي مجموعة المؤسسات والأجهزة التي تمارس السلطة بواسطة نفوذها واكراهاتها ولهذا هي تستقطب المدح والذم والمساندة والمعارضة والنقد والمحاباة. (كصّاي، 2018م، ص27)

4- الاختلاس:-

هو السلوك الإجرامي في السرقة، أي حيازة المال المنقول المملوك للغير بغير رضاء حائزه أو مالكه. (الجوهري، 2015م، ص422)

5- المجتمع:-

يقصد به هو الذي تشكل بدءاً من الأسرة التي تشكلت من اثنين هما الذكر والأنثى ثم العائلة الكبيرة بأشكالها المتعددة ثم القبيلة ثم القرية ثم المدينة كمجتمعات محلية ثم المجتمع العام الذي ظهر نتيجة للتجمعات المحلية كالقرى والمدن. (ليلة، 2007م، ص202)

المبحث الأول: نبذة عن مصرف ليبيا المركزي

تأسس مصرف ليبيا المركزي في عام 1955م بموجب القانون رقم (30) لسنة 1955، وبدأ نشاطه في 1 نيسان/ أبريل 1956م، حلّ محل لجنة النقد الليبية التي تأسست في عام 1951. تغير اسمه إلى مصرف ليبيا بموجب قانون البنوك لسنة 1963، ثم تغير مرة أخرى بعد عام 1969 إلى مصرف ليبيا المركزي. كانت من بين وظائفه المحافظة على تغطية العملة المصدرة بأصول إسترلينيه، ولم يكن له في بداية نشاطه أي دور في مراقبة عرض النقود أو الائتمان المصرفي أو في الرقابة على المصارف. (حسين وآخرون، 2022م، ص195)

ان مصرف ليبيا المركزي هو المراقب للعمل المصرفي ويمثل السلطة الوطنية المالية في ليبيا، وهو الذي يتحكم في المودعات المالية في المصارف التجارية الخمسة المملوكة للدولة. (محمود، 2019م، ص284)

المبحث الثاني: بداية الأزمة المالية في ليبيا أسبابها ونتائجها (2005-2018)

نتيجة للانقسام المؤسسي في ليبيا، تفاقمت الأوضاع المعيشية للمواطنين الليبيين وأدى ذلك إلى ضعف الثقة في حكومة الوفاق. تسببت عوامل مثل تفاقم أزمة السيولة وتوقف تصدير النفط في تدهور الوضع الاقتصادي والمالي. بسبب هذه الأزمة، قام معظم المدخرين بسحب كميات كبيرة من النقد والأصول المالية خارج البنوك الليبية، مما أدى إلى نقص في السيولة وزيادة في التضخم. زادت الكتلة النقدية خارج البنوك بشكل كبير خلال السنوات العشر الماضية، مما أدى إلى انخفاض قيمة الدينار الليبي وزيادة في الأسعار. مما أدى لعجز المصارف عن توفير السيولة و نمو السوق السوداء للعملات الأجنبية وزيادة في معدلات التضخم. كما ظهرت طبقات اجتماعية جديدة في المجتمع، مع تدهور مستوى معيشة الطبقة الفقيرة وتراجع الوسطى. وبسبب ضعف الثقة في النظام المصرفي، قام رجال الأعمال والمستثمرون بسحب مدخراتهم من البنوك، مما أدى إلى أزمة سيولة خانقة. تأثر بها محدودو الدخل من العمال والموظفين بشكل كبير، فتحولت أجورهم إلى أرقام مجردة في دفاتر المصارف. بالإضافة إلى ذلك، اتبع مصرف ليبيا المركزي سياسة غير رشيدة في التصرف بعائدات النفط، حيث أهدرت عشرات المليارات في صورة اعتمادات مستنديه بلا ضمانات، مما أدى إلى تهريب النقد الأجنبي إلى الخارج. وتقرير ديوان المحاسبة كشف عن تهريب قيمة كبيرة من الأموال، مما جعل الوضع أكثر تعقيدًا وصعوبة. (قاسم وآخرون، 2022م، 211)

المبحث الثالث: سياسة مصرف ليبيا المركزي اتجاه عائدات النفط

تتبع مصرف ليبيا المركزي سياسة غير ملائمة في التعامل مع عائدات النفط في الفترة من 2013 إلى 2017. فقد تم إهدار عشرات المليارات من الدولارات من خلال منح اعتمادات مستنديه بدون ضمانات لشركات وهمية. يجب الإشارة إلى تقرير ديوان المحاسبة الصادر في 22 مايو 2017 الذي استعرض عينات من حالات تهريب النقد الأجنبي إلى الخارج باستخدام الاعتمادات المستنديه ومستندات برسم التحصيل. تم اكتشاف هذه الحالات أثناء ممارسة مهام الرقابة في عام 2017، وتم تقدير قيمة الأموال المهربة في هذه العينات بأكثر من 334 مليون دولار أمريكي. كما كشف التقرير أيضًا عن تهريب 72% من قيمة الاعتمادات التي منحت لـ40 شركة، حيث بلغت قيمة الأموال المهربة 69,041,764 دولارًا من أصل 96,383,674 دولارًا وهي قيمة الاعتمادات(قاسم وآخرون، 2022م، ص213)

المبحث الرابع: انكماش الاقتصاد الليبي بسبب الفساد الإداري والمالي للمؤسسة المصرفية

تسبب الصراع في ليبيا في تدهور الوضع الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي. حيث شهدت الاستثمارات انخفاضًا وتقلص في الاستهلاك، ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن الاقتصاد الليبي تكبد خسائر تقدر بـ292.2 مليار دينار ليبي في الفترة من 2011 إلى 2015، ما يعادل 216 مليار دولار أمريكي بسعر الصرف الرسمي للدينار الليبي. ويعتبر هذا التقدير أكثر واقعية من التقديرات السابقة، حيث تم استخدام بيانات حديثة تأخذ في الاعتبار التغيرات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة. وتم استخدام نموذج وطني خاص بليبيا في التحليل، بدلاً من الدراسات السابقة التي لم تأخذ بعين الاعتبار قنوات انتقال الصراع إلى الاقتصاد. ومن المتوقع أن ترتفع تكلفة الصراع بشكل كبير إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام في السنوات المقبلة، حيث يمكن أن تصل تكلفة الصراع في الفترة من 2021 إلى 2025 إلى 628.2 مليار دينار ليبي، ما يعادل 465 مليار دولار أمريكي بسعر الصرف الرسمي للدينار الليبي.

وبالتالي، يصل إجمالي تكلفة الصراع إلى 1411.6 مليار دينار ليبي في الفترة من 2011 إلى 2025. (ملخص من هيئة الأمم المتحدة، 2020م، ص6)

النتائج:-

1- ان مصرف ليبيا المركزي هو المراقب للعمل المصرفي ويمثل السلطة الوطنية المالية في ليبيا للأسف الشديد.
2- نتيجة للانقسام المؤسسي في ليبيا، تفاقمت الأوضاع المعيشية للمواطنين الليبيين.
3- زادت الكتلة النقدية خارج البنوك بشكل كبير خلال السنوات العشر الماضية.
4- ظهرت طبقات اجتماعية جديدة في المجتمع، مع تدهور مستوى معيشة الطبقة الفقيرة وتراجع الوسطى.
5- أهدرت عشرات المليارات في صورة اعتمادات مستنديه بلا ضمانات، مما أدى إلى تهريب النقد الأجنبي إلى الخارج.
6- تم تهريب 72% من قيمة الاعتمادات التي منحت لـ40 شركة من قبل مصرف ليبيا المركزي.
7- شهدت الاستثمارات انخفاضًا وتقلص في الاستهلاك، ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن الاقتصاد الليبي تكبد خسائر تقدر بـ292.2 مليار دينار ليبي في الفترة من 2011 إلى 2015.
8- من المتوقع أن ترتفع تكلفة الصراع بشكل كبير إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام في السنوات المقبلة.

خاتمة :-

مع اندلاع ثورات الربيع العربي وتسارع الأحداث بطريقة فجائية في توزيع جغرافي غريب من نوعه بدول شمال أفريقيا ولأسباب تعددت بين غلاء المعيشة وتذبذب الأسعار وتردي الأوضاع الاقتصادية، ناهيك عن بؤرة الفساد التي وجدت ضالتها بين المرتشين والمحسوبين في جميع القطاعات الحساسة لتلك الدول بوجه العموم، و ليبيا على وجه الخصوص، وسوء الإدارة في أغلب مؤسسات هذه الدول وتفشي الواسطة والمحسوبية في بعض قطاعاتها سبب انتشاراً للبطالة وتأخر سن الزواج وصعوبة المعيشة بين شرائح المجتمع.

كان للتدخل الخارجي في الشأن الليبي ذريعة أن ينال الشعب الليبي استحقاقه كاملاً من أموال ميزانيته والحرية والديمقراطية الأمر الذي أدخل ليبيا في أزمة اقتصادية لم تنفذ منها الى يومنا هذا، ومن أدخلهم مجموعه مارقة لا هم لهم سوى الوصول الى السلطة وامتلاك مقدرات الدولة الليبية وأهم هذ المؤسسات التي أرادوا امتلاكها هو مصرف ليبيا المركزي والتحكم به وفق قرارات ووصاية دولية، لا سيما ان جل هؤلاء المتصدرين للمشهد السياسي الليبي لم تكن لديهم ادنى فكرة عن ماهية هذا الشعب في التفكير والمطالب والاحتياجات .

وها نحن الآن نعاني مرارة السنوات في تحقيق مطالبنا واستحقاقاتنا في العيش الرغيد برواتب مجزية وخدمات مصرفية جيدة، فلا نرى سوى القروض والسلف التي أصبحت مشروعاً لكل ليبي يبحث على الاستقرار وتحسين وضعه من خلال هذه العروض في المصارف جميعاً، ولا نرى أي تحسن في الأوضاع المالية من جانب إدارة مصرف ليبيا المركزي ولا حتى الحكومات المتعاقبة فلم نرى أي تعديل في سعر صرف الدولار وانهاء السوق السوداء التي انتشرت بين جموع عوام الناس لاسترزاقهم بالبطاقات الائتمانية وبيعها بأبخس الأثمان والتجارة بها.

التوصيات:-

1) العمل على إزاحة كل المعرقلين والاستغلاليين داخل المؤسسات المصرفية بدءاً بمصرف ليبيا المركزي وانتهاء بأصغر وكالة مصرفية.
2) يجب أخذ التدابير اللازمة والاستفادة من تجارب الدول الإسكندنافية في عملية انهاء الأزمة الاقتصادية.
3) إنهاء السوق السوداء ومنع بيع البطاقات المصرفية خارج الدولة الليبية.
4) توعية المواطنين بضرورة الاستفادة من الخدمات المصرفية بطريقة قانونية ولا يجب استغلالهم ببيع أرقامهم الوطنية وحساباتهم التجارية بعملة الدولار.
5) العمل على إيجاد آلية لسد الديون المتراكمة في المصارف وإزاحة المرتشين والقضاء عليهم بمحاكمتهم محاكمة عادلة.
6) النظر في تقارير هيئة الأمم المتحدة ومراجعتها مراجعة دقيقة بغية تنفيذ ما هو أجر وأمثل على أرض الواقع دون تدخل أي جهة خارجية.

قائمة المصادر و المراجع :

1) علي ليلة، المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، البعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، جمهورية مصر العربية، 2007م.
2) الشمري وآخرون، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2011م.
3) محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر، الأردن، 2014م.
4) كمال عبد الواحد الجوهري، موسوعة مقومات التميز والكفاءة في أداء اعمال المحاماة، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015م.
5) حسام كصّاي، الدولة بين الشريعة والسياسة، الطبعة الأولى، دار الخليج للصحافة والنشر، المملكة الأردنية الهاشمية، 2018م.
6) خالد أحمد محمود، العولمة واقتصاد المعرفة في ظل اليقظة التكنولوجية والذكاء الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019م.
7) أحمد حسين وآخرون، ليبيا تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2022م.

ثانياً: الرسائل العلمية:-

1) مهني بشرى، أساليب وسياسات إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف- المسيلة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2002م.
2) عبد الحسين الأسدي، إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، 2005م.

3) باجي عمران محمد، تأثير الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 2003-2011م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، 2015م .

4) صالح الجازوي. عبد السلام البرعصي، حوكمة القطاع المصرفي ودورها في مكافحة الفساد المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، 2017م.

ثالثاً: التقارير الرسمية:-

1) الأمم المتحدة الأسكو، الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا، ملخص تنفيذي، مطبوعات الأمم المتحدة، الموقع الإلكتروني org.unescwa.www .

2) تقرير البنك الدولي، التمويل والتنافسية والابتكار، مراجعة القطاع المالي في ليبيا، فبراير 2020م، https://thedocs.worldbank.org/en/doc .

MNCSS PUBLICATIONS

E-book Publishing House

جميع الحقوق محفوظة ©

ردمك : 978-1-304-23876-4